مقابل ارتفاع مؤشر السوق العام بـ 15,4٪ خلال أول 8 أشهر من 2025.. وعوائد الصناديق التقليدية تتراوح بين 13,5٪ و20٪ و«الإسلامية» بين 5٪ و24٪

صناديق الأسهم الكويتية تتفوّق على أداء «البورصة».. بعوائد 24٪

المحلل المالي

أظهر رصد خاص أعدته «الأنباء» حول أداء صناديق الأسهم الكويتية التي تستمر في البورصة، بشقيها التقليدي والإسلامي، تفوقها في الأداء منذ بداية العام الحالي على مؤشرات البورصة الكويتية، حيث سجلت جميع صناديق الأسهم عوائد تتراوح بين 5٪ و24٪، مقابل ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 15,4٪.

وتكشف البيانات أن الصناديق التقليدية سجلت عوائد إيجابية خلال أول 8 أشهر من 2025، تراوحت بين 13,5٪ و20٪، بينما حققت صناديق الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عوائد بين 5٪ و24٪، أما بالنسبة لأداء صناديق الأسهم الخليجية فكان أداؤها اقل من صناديق الأسهم الكويتية، حيث تراوح بين 1,7٪ و9,5٪.

وتشير تلك المكاسب الكبيرة التي حققتها صناديق الأسهم الكويتية، التي تستثمر في بورصة الكويت وأسواق الخليج خلال فترة الـ8 أشهر الماضية، إلى مدى كفاءة مديري الاستثمار والشركات الاستثمارية المحلية في إدارة المحافظ وتحقيق عوائد تنافسية تلبي تطلعات المستثمرين.

ويتزامن هذا الأداء الجيد لصناديق الأسهم الكويتية منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر أغسطس الماضي مع الأداء الجيد لبورصة الكويت، والمكاسب القوية التي حققتها على صعيد القيمة السوقية التي ارتفعت بـ7,5 مليارات دينار خلال تلك الفترة، وعلى الرغم من التذبذب الذي حصل بالنصف الأول من أبريل الماضي نتيجة اضطراب الأسواق المالية بسبب الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأميركية على شركائها في التجارة الخارجية.

وبالنظر إلى صافي أصول صناديق الأسهم التي تستثمر في بورصة الكويت، بنوعيها التقليدي والإسلامي، فقد بلغت بنهاية شهر أغسطس 2025 حوالي 1,19 مليار دينار، ما يعادل 2,3٪ من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، والتي بلغت نهاية شهر أغسطس الماضي حوالي 51,6 مليار دينار.

وتوزعت أصول صناديق الأسهم الكويتية على الصناديق التقليدية التي تستثمر في الأسهم الكويتية بحوالي 937 مليون دينار، مستحوذة على 78,8٪ من الإجمالي، بينما سجلت صناديق الأسهم المحلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية صافي أصول بلغت قيمتها 168,2 مليون دينار، بما يعادل 14,1٪ من صافي أصول صناديق الأسهم في الكويت.

أما صناديق الأسهم التي تستثمر في البورصات الخليجية، فقد بلغ صافي قيمة أصولها حوالي 84,1 مليون دينار، ما يعادل 7,1٪ من صافي أصول صناديق الأسهم بالكويت.

وتشير البيانات إلى أن صناديق الأسهم المحلية التقليدية تتركز في 4 صناديق كبيرة الحجم يتجاوز صافي أصول الصندوق الواحد منها 90 مليون دينار، وتشكل نحو 61٪ من مجمل صافي قيمة أصول صناديق الأسهم المحلية التقليدية، حيث تديرها الشركة الكويتية للاستثمار وشركة الاستثمارات الوطنية والمركز المالي الكويتي وكامكو إنفست.

تنويه: (الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا ولا ينبئ بالضرورة عن الأداء المستقبلي، وان ما حققته هذه الصناديق الاستثمارية من عائد على الاستثمار في السابق لا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للنتائج المستقبلية).

ارتفاع الإقبال على المعدن الثمين مع استمرار إغلاق الحكومة الأميركية

قمة تاريخية جديدة للذهب عند 3945 دولاراً

وكالات: سجل الذهب مستوى قياسيا جديدا في مطلع الأسبوع، مقتربا من عتبة 4 آلاف دولار للأونصة، مستفيدا من إقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة مع استمرار الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة.

وارتفع المعدن الثمين 1,5٪ متجاوزا 3945 دولارا للأونصة، حيث أدى الإغلاق الحكومي الفيدرالي إلى تأجيل صدور بيانات الوظائف الأميركية، التي كان من المقرر نشرها يوم الجمعة، مما زاد من غموض التوقعات الاقتصادية.

وفي ظل غياب البيانات الاقتصادية، يعتمد المتعاملون على التقارير الخاصة للحصول على رؤية أوضح حول وضع الاقتصاد، بينما يجد البنك المركزي صعوبة في اتخاذ قرارات السياسة النقدية. ولا يزال متداولو أسعار الفائدة يتوقعون خفضا بمقدار ربع نقطة مئوية في نهاية الشهر، وهو ما سيصب في مصلحة الذهب باعتباره أصلا لا يدر فائدة.

وصعد الذهب بنحو 50٪ منذ بداية العام، مدفوعا بموجة ضخمة من الضبابية الاقتصادية والجيوسياسية التي أثارها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الأسواق. كما شكلت دورة خفض أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي وعمليات الشراء المكثفة من البنوك المركزية لتنويع أصولها بعيدا عن الدولار، في دعم هذا الارتفاع.

وقال أحمد العسيري، المحلل في مجموعة «بيبرستون»، إن «الظروف الأساسية لا تزال قائمة مع استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مسار خفض أسعار الفائدة، إلى جانب ضعف سوق العمل»، مضيفا: «لكن يبدو أن ديناميكيات المخاطر والعوائد بدأت تتغير، وأن أي تراجع تكتيكي في الأسعار سيعتبر مرحلة صحية ضمن موجة الصعود الممتدة».

وارتفع الذهب بنسبة 1,4٪ إلى 3943,89 دولارا للأونصة خلال التعاملات أمس، وارتفع مؤشر «بلومبيرغ» للدولار الفوري 0,5٪، فيما صعدت أسعار الفضة، والبلاتين، والبلاديوم.

بمشاركة ممثلين عن القطاع النفطي والجهات الحكومية والقطاع الخاص

«البترول»: تطوير السياسات الداعمة للمحتوى المحلي

انطلاقا من أهمية تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في المشاريع النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوطين الخدمات الصناعية، وخلق فرص عمل للكفاءات الوطنية، نظمت دائرة المحتوى المحلي - فريق أمانة السر في مؤسسة البترول الكويتية، الجلسة الافتتاحية لمجلس المحتوى المحلي لدور الانعقاد السابع 2027/2025، وذلك يوم الثلاثاء 23 سبتمبر الماضي، وذلك في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز بقاعة كبار الشخصيات، بمشاركة ممثلين عن القطاع النفطي والجهات الحكومية والقطاع الخاص المحلي.

وانعقدت الجلسة تحت رعاية نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والتجارية بشركة البترول الوطنية الكويتية ونائب رئيس مجلس المحتوى المحلي بندر القحطاني، الذي أشاد في كلمته الافتتاحية بالدور الذي قامت به شركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية في رئاسة دورات الانعقاد السابقة، مقدرا جهود جميع من أسهم في تأسيس هذا المجلس.

من جانبه، شدد رئيس اللجنة المنبثقة عن المجلس جابر الصخي على أهمية تعاون ممثلي القطاعات المختلفة وتقديم مقترحات عملية تفيد أعمال المجلس، باعتبارها ركيزة أساسية لأعمال المجلس بما يسهم في تطوير السياسات الداعمة للمحتوى المحلي.

كما قدم أمين سر مجلس المحتوى المحلي رخيص الحريجي عرضا مرئيا استعرض خلاله جدول أعمال الاجتماع الأول، موضحا أهم المهام والمسؤوليات المنوطة بأعضاء المجلس.

وفي الختام، أكد القحطاني أن نجاح أعمال المجلس مرهون بتكامل الجهود وتفعيل الحوار والمبادرات المشتركة التي تحقق قيمة مضافة ملموسة للمحتوى المحلي، متمنيا التوفيق لجميع الأعضاء في أداء مهامهم.

بندر القحطاني مترئساً افتتاح دور الانعقاد السابع لمجلس المحتوى المحلي

«غرفة التجارة»: حريصون على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تشاد في مجالات التجارة والاستثمار

أكدت غرفة تجارة وصناعة الكويت حرصها على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكويت وجمهورية تشاد وبذل كل الجهود وتسخير إمكاناتها لتحقيق المزيد من التقدم والنمو في مجالات التجارة والاستثمار بين البلدين.

وذكرت «الغرفة» في بيان صحافي عقب استقبالها وفدا وزاريا من جمهورية تشاد، أن هذه الزيارة تأتي في إطار الترويج للخطة التنموية لجمهورية تشاد 2030 و(المنتدى الوطني للتنمية) الذي تنظمه حكومتها يومي 10 و11 نوفمبر المقبل في أبوظبي، وذلك بهدف فتح آفاق للاستثمار في تشاد.

ونقل البيان عن الوفد الوزاري تأكيد اهتمامهم بتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ تولي حكومة تشاد اهتماما كبيرا بالخطة التنموية 2030 التي تتضمن مشروعات استراتيجية معروضة للقطاع الخاص بقيمة 30 مليار دولار. ويضم وفد تشاد كلا من وزير البنية التحتية وصيانة الطرق أمير كوردا ووزير التربية وترقية المواطنة د.أبوبكر شرومة ووزير الإنتاج والتصنيع الزراعي كيدا بالا والوزيرة المنتدبة المكلفة بالاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي فاطمة حرم أصيل.

«العقار الخاص» في الصدارة بـ 83 عقاراً بـ 33 مليون دينار

«العدل»: تداول 127 عقاراً بـ 81 مليون دينار في أسبوع

كونا: أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل أمس تداول 127 عقدا عقاريا خلال أسبوع بقيمة إجمالية بلغت نحو 81 مليون دينار.

وقالت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة عن تداولات الأسبوع (بين 21 و25 سبتمبر الماضي) إن عقود العقار الخاص جاءت في الصدارة بـ 83 عقارا بقيمة 33 مليون دينار.

وأضافت أن عقود العقار الاستثماري جاءت ثانيا بتداول 40 عقارا بقيمة 29,8 مليون دينار، فيما شهد العقار التجاري تداول عقدين بقيمة 16,3 مليون دينار في حين تداول عقدين في الحرفي بقيمة 1,5 مليون دينار وعقار وحيد في المعارض بقيمة مليون دينار.

وحول التوزيع الجغرافي، أوضحت الإحصائية أنه جرى تداول ثمانية عقود بالعقار الخاص وعقد تجاري وحيد في محافظة العاصمة فيما تم تداول 12 عقارا خاصا و12 استثماريا في محافظة حولي، في حين شهدت محافظة الفروانية تداول 13 عقدا في «الخاص» وثلاثة عقود استثمارية.

بنوك الكويت أعلى وزن مصرفي خليجي بـ 62,5٪ من القيمة السوقية للبورصة

679 مليار دولار القيمة السوقية لبنوك الخليج

يشكّل قطاع البنوك المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية أحد أعمدة الاقتصاد في المنطقة، حيث بلغت قيمته الرأسمالية السوقية نحو 679 مليار دولار حتى 11 سبتمبر 2025، أي ما يعادل 17,5٪ من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية البالغة 3,9 تريليونات دولار، وترتفع النسبة إلى 28,5٪ إذا استثنيت القيمة السوقية لشركة أرامكو البالغة 1,49 تريليون دولار، بما يعكس الوزن الكبير للبنوك كرافعة رئيسية لسيولة وأداء البورصات الخليجية.

وفي صدارة هذه الأسواق تأتي البنوك السعودية بقيمة سوقية تبلغ 250 مليار دولار، أي 36,8٪ من إجمالي القيمة السوقية لقطاع البنوك الخليجية، وبما يمثل 10,84٪ من القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي البالغة 2,31 تريليون دولار.

أما في أسواق الإمارات فقد بلغت القيمة السوقية للبنوك المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية مجتمعة 211,5 مليار دولار، أي ما نسبته 31,1٪ من القيمة السوقية لقطاع البنوك الخليجية و19٪ من القيمة السوقية الإجمالية للبورصتين. وتوزعت هذه القيمة بين 111,25 مليار دولار لبنوك سوق أبوظبي (13,5٪ من السوق) و100,2 مليار دولار لبنوك سوق دبي (36٪ من السوق).

وفي بورصة قطر، بلغت القيمة السوقية للبنوك المدرجة 88,7 مليار دولار، أي ما يعادل 13٪ من إجمالي القيمة السوقية لقطاع البنوك الخليجي، مع وزن مرتفع للقطاع داخل البورصة بلغ 48,2٪.

أما في الكويت فيبرز القطاع المصرفي بتركيزه الاستثنائي، إذ بلغت القيمة السوقية للبنوك الكويتية المدرجة 107,3 مليارات دولار، بما يعادل 62,5٪ من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت البالغة 172 مليار دولار، وهي النسبة الأعلى لتركز قطاع مصرفي ضمن أي بورصة خليجية. كما ارتفعت القيمة منذ بداية العام بمقدار 19,5 مليار دولار، لتتجاوز قيمة البنوك الكويتية نظيرتها في سوق دبي المالي وبورصة قطر.

وعلى صعيد البنوك الكويتية، تصدر بيت التمويل الكويتي القائمة بقيمة سوقية بلغت 47,5 مليار دولار، يليه بنك الكويت الوطني بـ 30,1 مليار دولار، ثم بنك بوبيان بقيمة 9,98 مليارات دولار وبنك وربة بـ 4,12 مليارات دولار، بما يعكس تنوع السوق المصرفي وقدرته على جذب شرائح متعددة من المستثمرين. ويأتي هذا النمو وسط بيئة اقتصادية داعمة وارتفاع أسعار الفائدة وتوسع سوق الائتمان والنشاط الاقتصادي المتسارع، مما يعزز مكانة القطاع الكويتي كإحدى أهم الركائز المالية في المنطقة.

وعلى مستوى البنوك الخليجية مجتمعة، تصدرت البنوك السعودية قائمة أكبر 30 بنكا مدرجا بعدد 9 بنوك، تلتها البنوك الإماراتية بـ 9 بنوك، ثم القطرية بـ 6 بنوك، والكويتية بـ 5 بنوك. وجاء مصرف الراجحي في المرتبة الأولى بقيمة سوقية 99,5 مليار دولار، يليه البنك الأهلي السعودي بـ 54,7 مليار دولار، ثم بنك أبوظبي الأول بـ 49,5 مليار دولار. بينما حل بيت التمويل الكويتي في المركز الثالث بـ 47,5 مليار دولار، وبنك الكويت الوطني سابعا بـ 30,1 مليار دولار، بعد بنك قطر الوطني (46,9 مليار دولار) والإمارات دبي الوطني (42,8 مليار دولار). كما جاء بنك بوبيان في المركز العشرين بـ 9,98 مليارات دولار، وبنك وربة في المرتبة الثلاثين بـ 4,12 مليارات دولار.

وبعد النتائج المالية الإيجابية للبنوك الخليجية خلال عام 2024 والنصف الأول من 2025، والتي استفادت من ارتفاع أسعار الفائدة ونمو الائتمان والنشاط الاقتصادي، يجري تداول معظم البنوك عند مكررات ربحية ملائمة، بمتوسط 11,5 مرة ومعدل مضاعف ربح إلى القيمة الدفترية عند 1,65، وهي مستويات تعتبر مناسبة وفق المقاييس العالمية، ما يؤكد قوة ومتانة القطاع المصرفي الخليجي، خصوصا في الكويت.